التعاون الاستراتيجي بين الصين وروسيا وأثره على توازنات النظام الدولي[▽]

Strategic cooperation between China and Russia and its impact on the balance of power in the international system

م.م ابتهال مظهر علي[*] Ebtihal Mazhar Ali

الملخص:

نتناول في هذا البحث الانفتاح والتعاون الصيني الروسي وتأثيرهما على توازنات النظام الدولي، بالإضافة إلى دراسة الشراكة الاستراتيجية بين البلدين. في السنوات الأخيرة، شهدت العلاقات بين الصين وروسيا تطوراً كبيراً، اذ أصبح التعاون بينهما محورياً في مواجهة التحديات العالمية الاقتصادية والجيوسياسية. وتميز هذا التعاون بتوسعه في مجالات متعددة مثل الاقتصاد، الأمن، والطاقة، مما يؤثر في توازنات النظام الدولي نحو توازن متعدد الأقطاب ويعد نظام توازن متعدد الاقطاب نظام دولي يتميز بوجود عدة قوى كبرى تتنافس وتتعاون فيما بينها دون أن تهيمن قوة واحدة على النظام العالمي. في هذا النموذج، تتوزع مراكز القوة بين دول متعددة، مما يؤدي إلى ديناميكيات تفاعلية أكثر تعقيداً من النظام أحادي القطب (المهيمن) أو ثنائي القطب (حيث تتنافس قوتان رئيسيتان).

نستعرض في البحث بعد تحديد الاطار النظري للبحث المرتبط بالنظام الدولي ومحدداته قي المحور الاول كيفية تأثير هذا التعاون على الهيمنة الغربية، وتحليل دور التحالف الصيني الروسي في تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي. كما نناقش الأثار الاقتصادية للعلاقات الثنائية في ظل التوترات العالمية، مع التركيز على مشاريع الطاقة المشتركة، مثل أنابيب الغاز والنفط، وكيفية تأثير ذلك في تعزيز القوة الاقتصادية للبلدين. فضلاً عن متانة هذا التعاون والشراكة الاستراتيجية في الأطر العالمية الأممية

لنصل في البحث بأن الانفتاح والتعاون الصيني الروسي ليسا فقط عاملين رئيسيين في بناء قوة اقتصادية وسياسية لهما، بل يشكلان أيضاً جزءاً أساسياً في تغيير معالم وتوازنات النظام الدولي نحو تعددية قطبية.

الكلمات المفتاحية :الصين ,روسيا,التعاون الاستراتيجي,التعاون,النظام الدولي.

▽ تاريخ التقديم : 2025/2/13 تاريخ القبول: 2025/3/9 تاريخ النشر: 2025 /3/31

[*] كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد. ibtihal.mothher@copolicy.uobaghdad.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

Abstract

This research examines the openness and cooperation between China and Russia and their impact on the balance of the international system, as well as the study of the strategic partnership between the two countries. In recent years, China-Russia relations have witnessed significant development, with their cooperation becoming central to addressing global economic and geopolitical challenges. This cooperation has expanded into multiple fields, such as economy, security, and energy, influencing the balance of the international system toward a multipolar order.

A multipolar system is an international system characterized by the presence of multiple major powers that compete and cooperate with each other without a single power dominating the global order. In this model, centers of power are distributed among several states, leading to more complex interactive dynamics compared to a unipolar system (dominated by a single power) or a bipolar system (where two major powers compete..(

After establishing the theoretical framework related to the international system and its determinants in the first section, the research examines how this cooperation affects Western hegemony and analyzes the role of the China-Russia alliance in enhancing regional and international stability. It also discusses the economic implications of bilateral relations amid global tensions, focusing on joint energy projects, such as gas and oil pipelines, and how they contribute to strengthening the economic power of both countries. Furthermore, the study explores the resilience of this cooperation and strategic partnership within global multilateral frameworks. The research concludes that China-Russia openness and cooperation are not only key factors in building their economic and political strength but also play a fundamental role in reshaping the international system toward a multipolar balance.

Keywords : China, Russia, strategic cooperation, cooperation, international system.

المقدمة

شهدت العلاقات الصينية–الروسية تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة خاصة بعد اندلاع الحرب الروسية الاوكرانية عام 2022، مما أدى إلى تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في مجالات متعددة، من بينها السياسية، العسكرية، والاقتصادية. يعتبر الأنفتاح بين الصين وروسيا خطوة استراتيجية تهدف إلى تحقيق توازن في النظام الدولي المعاصر، خصوصاً في ظل تزايد التحديات التي يواجهها النظام الأحادي

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

القطبية الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. إن الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا بدأت تتبلور بشكل واضح منذ توقيع معاهدة حسن الجوار والتعاون الودي في عام 2001، وشهدت تطوراً تدريجياً خلال العقود التالية، خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية. وقد تعزز هذا التعاون بشكل ملحوظ بعد عام 2014 عقب الأزمة الأوكرانية وفرض العقوبات الغربية على روسيا، ثم اكتسب زخماً أكبر بعد الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022، حيث ازداد التنسيق بين البلدين في مواجهة التحولات الجيوسياسية العالمية ، التي تنامت بشكل تدريجي منذ بداية القرن الحادي والعشرين، تمثل نموذجاً جديداً للتعاون بين القوى الكبرى في إطار عالمي متغير.

أن هذا التعاون شمل تحالفات عسكرية وثيقة، تواكبها شراكة اقتصادية عكس التنسيق المتزايد بين الاقتصادين الصيني والروسي. كما أن هذا الأنفتاح عكس استراتيجية مشتركة لخلق شبكة من المصالح المشتركة تتجاوز الجغرافيا السياسية التقليدية، مما يتيح لكلا البلدين تعزيز مكانتهما على النظام الدولي.

ويهدف البحث إلى دراسة انعكاسات هذا التعاون على النظام الدولي، مع تحليل أبعاده الاستراتيجية والاقتصادية بين الصين وروسيا في صياغة علاقات دولية أكثر توازناً. ويعزز هذا النهج فرضية قيام نظام دولي متعدد الأقطاب يرتكز على التعاون والتكامل بدلاً من التنافس والصراع.

أهمية البحث: يكتسب هذا البحث أهمية بالغة في ظل التحولات الجيوسياسية التي يشهدها النظام الدولي في العقود الأخيرة، اذ تتجه العلاقات بين القوى الكبرى نحو تعددية الأقطاب، متجاوزة مرحلة الأحادية القطبية التي هيمنت عليها الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم تعدد الدراسات التي تبحث في العلاقات الصينية–الروسية، فإن معظمها ركز على الأبعاد الثنائية دون تحليل شامل لتأثير هذه الشراكة على هيكلة النظام الدولي. في هذا السياق، يهدف هذا البحث إلى سد هذه الفجوة المعرفية عبر تقديم مقاربة تحليلية تدرس كيف يمكن للأنفتاح والتعاون بين الصين وروسيا أن يعيد تشكيل المشهد الدولي، ومدى اختلافه عن النماذج السابقة التي سادت خلال فترات الحرب الباردة وما بعدها.

هدف البحث: يهدف هذا البحث الى:

- تسليط الضوء على الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا في مجالات التعاون العسكري والاقتصادي وكيفية تأثيرها على النظام الدولي
- فهم ديناميكيات التعاون بين الصين وروسيا وتفسير التغيرات التي تطرأ على التوازنات الإقليمية والدولية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

- تحليل تأثير الشراكة الصينية–الروسية على أولويات القوى الكبرى الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.
- استكشاف أبعاد الشراكة الاقتصادية بين الصين وروسيا في مجالات الطاقة، التجارة، والاستثمار وكيفية تعزيز اقتصادات البلدين.
- دراسة التعاون العسكري بين الصين وروسيا وأثره في إعادة صياغة معادلات القوة في النظام الدولي وتوازناته وتأثيره على استراتيجيات الأمن الإقليمي والعالمي.

إشكالية البحث: تتمثل إشكالية هذا البحث في تساؤل أساسي يتعلق بكيفية تأثير الانفتاح والتعاون الاستراتيجي بين الصين وروسيا على النظام الدولي المعاصر؟ وتحديد ما إذا كان هذا التعاون يمثل تحولاً حقيقياً في توازن القوى الدولية أم أنه مجرد تفاهمات ظرفية بين قوتين تسعيان لتحقيق مصالحهما الذاتية في سياق عالمي متغير؟

إشكالية البحث تتفرع إلى مجموعة من الأسئلة الجوهرية التي تحتاج إلى تحليل واجابات دقيقة، أبرزها:

–كيف يؤثر التعاون الصيني–الروسي على الهيكل الجيوسياسي للنظام الدولي؟

–هل يشكل هذا التعاون بداية لتقليص الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية، أم أنه مجرد جزء من استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى الحفاظ على توازن القوى العالمية؟

–ماهو تأثير الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا على العلاقات الثنائية بين القوى الكبرى الأخرى؟: كيف ترد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على هذا التعاون المتزايد، وما هي انعكاساته على تحالفات وصراعات القوى الدولية؟

–ما هي الأبعاد العسكرية والاقتصادية لهذا التعاون؟: كيف تساهم الشراكة العسكرية والاقتصادية بين البلدين في تعزيز قدرتهما على مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية، وما هي الآثار المترتبة على النظام الدولي من حيث الأمن والطاقة والتجارة؟

–هل يعتبر هذا التعاون نموذجاً لتحالفات جديدة في السياسة الدولية؟: كيف يمكن فهم هذا التعاون في إطار الصعود الجديد للدول النامية أو الناشئة، وما هي أبعاده المستقبلية على العلاقات بين القوى الكبرى؟

سعى هذا البحث إلى معالجة هذه الإشكاليات من خلال تحليل تأثير التعاون الصيني–الروسي على إعادة تشكيل النظام الدولي، والوقوف على العوامل التي تساهم في تحديد شكل هذا التعاون في المستقبل.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

فرضية البحث: تفترض هذه الدراسة أن التعاون الاستراتيجي بين الصين وروسيا في المجالات العسكرية والاقتصادية يعزز من تأثيرهما في النظام الدولي ويشكل تحدياً للهيمنة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية. من خلال هذا التعاون، يسعى البلدان إلى إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية وتحقيق مصالحهما المشتركة في إطار نظام دولي متعدد الأقطاب. بناءً على ذلك من المتوقع أن يسهم هذا التحالف في إحداث تحولات جذرية في العلاقات الدولية والامن العالمي.

هيكلية البحث: يتناول هذا البحث في هيكلته خمسة محاور، نناقش في المحور الأول: : الاطار النظري بما يتعلق في دراسة النظام الدولي أما المحور الثاني :نناقش فيه مسار العلاقات الصينية–الروسية وتطور الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، مع التركيز على العوامل التي أدت إلى تعزيز هذا التعاون عبر السنوات. في المحور الثالث: سيتم تحليل تطور العلاقات الاقتصادية بين روسيا والصين، بدءً من فترات الحذر إلى الانتقال نحو شراكة استراتيجية قوية تتضمن مجالات متعددة. أما في المحور الرابع: فسيتناول البحث التحالف العسكري بين الصين وروسيا، مع التركيز على المناورات العسكرية المشتركة والتعاون في التكنولوجيا الدفاعية، ودورهما في إعادة تشكيل معادلات القوة الإقليمية والدولية. وفي المحور الخامس:سيتم استكشاف الدوافع الاستراتيجية المستقبلية للتعاون بين البلدين، اذ يقدم رؤية استشرافية حول اتجاهات التحالفات والتعاون بين الصين وروسيا في المستقبل. في الختام، يقدم البحث استنتاجات وتوصيات توضح التأثيرات المحتملة لهذا التعاون على النظام الدولي وعلاقاته المستقبلية.

اولاً : اطار نظري في دراسة النظام الدولي

من الضروري معرفة الاطار النظري للنظام الدولي ومايربط به ،لمعرفة الأثر المتحقق من التعاون الاستراتيجي الصيني الروسي في توازناته فدراسة النظام الدولي هي مجال أكاديمي مهم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، يهدف إلى فهم التفاعلات والعلاقات بين الدول والعوامل المؤثرة في تشكيل هذه العلاقات على الصعيد العالمي. تعتمد دراسة النظام الدولي على تحليل كيفية تنظيم العلاقات بين الفاعلين الدوليين، مثل الدول، المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، والأفراد، في سياقات متنوعة تشمل الأمن، الاقتصاد، السياسة، والبيئة.

يتسم النظام الدولي بعدد من الخصائص الجوهرية التي تشكل طبيعته، أهمها الفوضوية وعدم التوازن بين القوى المختلفة. على الرغم من أنه يمكن أن يظهر كمنظومة من العلاقات التي تلتزم بها الدول، إلا

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أنه في جوهره يعكس غياب سلطة مركزية واحدة يمكن أن تفرض قوانين على الجميع، مما يؤدي إلى تفاعل فوضوي بين الفاعلين الدوليين. وهذا يشكل تحدياً دائماً في دراسة العلاقات الدولية، اذ سعى الباحثون لفهم التحديات الناتجة عن غياب نظام عالمي واحد يحكم العلاقات بين الدول.

عند دراسة النظام الدولي، يعتمد الباحثون على مجموعة من النظريات التي تقدم إطاراً لفهم العلاقات الدولية. هذه النظريات تتراوح من الواقعية التي ترى أن النظام الدولي فوضوي ويستند إلى القوة، إلى الليبرالية التي تركز على التعاون المؤسسي والتفاعل بين الدول. اذ تساهم هذه النظريات في تفسير السلوك الدولي وتقديم حلول للتحديات التي قد تواجه الدول في التعامل مع بعضها البعض.

يمكن القول إن دراسة النظام الدولي تعد من أهم الفروع الأكاديمية التي تساهم في فهم كيفية تفاعل الدول والشعوب في عالم مترابط ومعقد. ممايتطلب فهم النظام الدولي تحليلاً دقيقاً للمتغيرات التي تؤثر في سلوك الدول والعوامل التي تسهم في استقرار أو اضطراب النظام الدولي، مما يسهم في تعزيز فهمنا للأزمات الدولية وكيفية معالجتها. وفي ضوء ذلك سنعالج الأطر النظرية التالية للنظام الدولي وما يرتبط به وكالاتي :

1. تعريف النظام الدولي:

يُعرَف النظام الدولي بأنه مجموعة من العلاقات بين الدول التي تُنظَّم وفقاً لقواعد وأطر مؤسسية، مما يحدد طبيعة التفاعلات بين هذه الدول على الساحة الدولية. يشمل النظام الدولي التفاعل بين الدول ضمن سياق عالمي يولي أهمية كبيرة لسيادة كل دولة، مع الأخذ في الاعتبار دور التعاون والصراع في معالجة القضايا الاقتصادية والسياسية والعسكرية. يُعد النظام الدولي بنية أساسية تشكّل الأسس التي يُبنى عليها تطوير السياسات الخارجية للدول.[1]

بناءً على منظور هانز مورغنثاو، يُمكن تعريف النظام الدولي على أنه شبكة من العلاقات المتشابكة بين الدول، تتميز بالصراع المستمر على السلطة. تسعى الدول في هذا النظام إلى تحقيق مصالحها الوطنية، حيث يُعتبر استخدام القوة أداة أساسية لتحقيق هذه المصالح، مما يعكس الطابع التنافسي والدائم للصراع بين الأطراف الدولية.[2]

[1]Keohane, Robert O. After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy. Princeton University Press, 1984, p. 7.

[2]Morgenthau, Hans. Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace. 7th ed., McGraw-Hill, 2006, p. 5.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وفقاً(لِكينيث والتز)، يُعتبر النظام الدولي بنية هيكلية عميقة تسود العلاقات بين الدول، حيث يتسم هذا النظام بالفوضى أو "الأناركية"، إذ تفتقر العلاقات الدولية إلى سلطة مركزية قادرة على تنظيم سلوك الدول وتوجيهه.[1]

اما(جوزيف ناي)، يُشير النظام الدولي إلى منظومة تتفاعل ضمنها مجموعة من الدول في سياق من التوازنات والقوى المتداخلة، حيث لا يقتصر هذا النظام على البعد السياسي فقط، بل يشمل أيضاً الجوانب العسكرية، والاقتصادية، والثقافية، مما يجعله إطاراً شاملاً للعلاقات الدولية.[2]

بناءً على التعريفات المختلفة للنظام الدولي، يتضح أنه يمثل بنية معقدة تحكم العلاقات بين الدول، سواء من منظور الصراع على السلطة كما يرى الواقعيون، أو من خلال التعاون والمؤسسات كما تؤكد النظريات الليبرالية. وبينما يتسم النظام الدولي بالفوضوية في ظل غياب سلطة مركزية، فإنه في الوقت ذاته يخضع لمجموعة من التوازنات والقوى المتشابكة التي تشمل الأبعاد السياسية، الاقتصادية، والعسكرية. وعليه، فإن فهم النظام الدولي يتطلب النظر إلى طبيعته الديناميكية التي تتغير تبعاً للتحولات الجيوسياسية والمصالح الاستراتيجية للدول الفاعلة.

2. الفاعلون الرئيسيون في النظام الدولي

في دراسة النظام الدولي، يعد فهم الفاعلين الرئيسيين في هذا النظام أمراً حيوياً لفهم التفاعلات الدولية المعقدة. يشير "النظام الدولي" إلى السياق الذي يجري فيه التفاعل بين الدول والجهات الأخرى على الساحة العالمية. في هذا السياق، يمكن تصنيف الفاعلين الرئيسيين إلى عدة أنواع، تشمل الدول، المنظمات الدولية، الفاعلين غير الحكوميين، والشركات المتعددة الجنسيات والافراد. كل واحد من هؤلاء الفاعلين يلعب دوراً مختلفاً ولكنه متداخل في تشكيل النظام الدولي.ويمكن تصنيفهم الى عدة مجموعات رئيسية تشمل:

أ- **الدول:** تُعد الدول الفاعل الأساسي والمركزي في النظام الدولي، اذ تتمتع بالسيادة الكاملة على أراضيها، مما يمنحها القدرة على اتخاذ قرارات سياسية واقتصادية تؤثر بشكل مباشر على الساحة العالمية. في إطار النظام الدولي التقليدي، تظل الدول هي الوحدة الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية، وهي تلعب دوراً حيوياً في تشكيل النظام السياسي والاقتصادي العالمي. تمتلك الدول السلطة لسن القوانين، واستخدام

[1] Waltz, Kenneth N. Theory of International Politics. Addison-Wesley, 1979, p. 88.

[2] Nye, Joseph S. The Future of Power. PublicAffairs, 2011, p. 34.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

القوة العسكرية عند الحاجة، فضلاً عن المشاركة في المنظمات الدولية. علاوة على ذلك، تمثل الدول مصالحها الوطنية من خلال تنفيذ سياسات خارجية تهدف إلى حماية وتعزيز تلك المصالح على المستوى الدولي.[1]

ب- **المنظمات الدولية :** تعد المنظمات الدولية كيانات متعددة الأطراف تضم مجموعة من الدول الأعضاء بهدف التعاون والتنسيق في قضايا ذات طابع دولي مثل السلام، والأمن، والتنمية، والتجارة، وحقوق الإنسان. من أبرز هذه المنظمات: الأمم المتحدة (UN)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، وصندوق النقد الدولي (IMF). ورغم أن هذه المنظمات لا تتمتع بالسيادة التي تتمتع بها الدول، إلا أنها تعمل كمنابر للتعاون والتفاوض بين الدول، وتلعب دوراً مهماً في صياغة السياسات الدولية وتنظيم العلاقات بين الدول.[2]

ت- **الفاعلون غير الحكوميين:** الفاعلون غير الحكوميين يتضمنون المنظمات غير الحكومية (NGOs)، والمجتمع المدني، وبعض الحركات الاجتماعية، الذين يساهمون بشكل كبير في تعزيز قضايا مثل حقوق الإنسان، وحماية البيئة، والتنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن هذه الفئات تفتقر إلى السلطة السياسية الرسمية التي تتمتع بها الدول أو المنظمات الدولية، إلا أن قوتها تكمن في قدرتها على التأثير في الرأي العام والدفع بتوجيه السياسات العامة عبر الضغط على الحكومات والمنظمات الدولية. غالباً ما تؤدي هذه الفئات دوراً محورياً في تغيير السياسات من خلال عملها المدني والضغط المتواصل لتحقيق أهدافها.[3]

ث- **الشركات متعددة الجنسيات:** هي كيانات اقتصادية تعمل عبر الحدود الوطنية ولها فروع في عدة دول، مما يمنحها تأثيراً اقتصادياً واسعاً على المستوى العالمي. تتمتع هذه الشركات بقدرة كبيرة على التأثير في السياسات الاقتصادية الدولية من خلال السيطرة على الموارد المالية والإنتاج. تلعب الشركات متعددة الجنسيات دوراً حيوياً في تشكيل الأسواق العالمية والمشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك هذه الشركات القدرة على التأثير في السياسات الحكومية عبر

(1) Mearsheimer, J. (2001). The Tragedy of Great Power Politics. Chicago: University of Chicago Press, p. 45.
(2) Keohane, R. O. (1984). After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy. Princeton: Princeton University Press, p. 72.
(3) Clark, A. (2001). NGOs and Global Civil Society. Cambridge: Cambridge University Press, p. 89.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

استثماراتها أو من خلال التهديد بالانسحاب من أسواق معينة، مما يمنحها وزناً كبيراً في صنع السياسات الاقتصادية على المستوى العالمي.[1]

ج- **الأفراد:** يمكن أن يكون الأفراد فاعلين مؤثرين في النظام الدولي، خصوصاً عندما يمتلكون تأثيراً كبيراً في مجالات الفكر أو السياسة. بعض الشخصيات العامة، مثل المفكرين السياسيين، القادة العسكريين، أو الناشطين الاجتماعيين، لديهم القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات والسياسات على الصعيد الدولي. على سبيل المثال، قادة مثل نيلسون مانديلا، ماهاتما غاندي، والناشطين في مجال حقوق الإنسان مثل مالالا يوسفزاي، قد أحدثوا تأثيراً عميقاً على السياسة الدولية من خلال تحفيز الوعي العالمي وتسليط الضوء على القضايا الإنسانية والاجتماعية الهامة.[2]

وبناءً على ذلك، يمن القول بأن الفهم العميق للفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي يتطلب النظر إلى التنوع في الأدوار التي يلعبها كل منهم، من الدول التي تتمتع بالسيادة إلى المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، وصولاً إلى الأفراد والمنظمات غير الحكومية. كل فاعل يسهم في تشكيل مشهد السياسة العالمية.

3. **النظريات المفسرة للنظام الدولي :** هنالك العديد من النظريات المفسرة للنظام الدولي تكمن اهمها في الواقعية والليبرالية والبنائية من النظريات هي إطار فكري يهدف إلى فهم كيفية تفاعل الدول والعوامل الأخرى في الساحة الدولية. وسنبحث في اهم هذه النظريات اعلاه بشكل مختصر تباعاً:

أ- **الواقعية** :الواقعية في النظام الدولي تعد إحدى النظريات الأساسية في حقل العلاقات الدولية، اذ تؤكد على مركزية الدولة بوصفها الفاعل الرئيس في النظام العالمي. وترتكز هذه النظرية على افتراض أن التفاعلات الدولية تحكمها المصالح القومية والتنافس على القوة، في ظل غياب سلطة دولية مركزية قادرة على فرض النظام. ووفقاً للمنظور الواقعي، يتسم النظام الدولي بالفوضى (Anarchy)، اذ لا توجد جهة سيادية عليا تفرض القواعد والضوابط، مما يجعل القوة والمصلحة الوطنية المحددات الأساسية لسلوك الدول في العلاقات الدولية.[3]

---

(1) Strange, S. (1996). The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy. Cambridge: Cambridge University Press, p. 142.

(2) Held, D., & McGrew, A. (2007). Globalization/Anti-Globalization: Beyond the Great Divide. Cambridge: Polity Press, p. 156

(3) Morgenthau, Hans J. Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace. McGraw-Hill, 1948, p. 5.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ب- **الليبرالية** : تُعَدُّ الليبرالية في النظام الدولي إحدى النظريات البارزة في حقل العلاقات الدولية، اذ تؤكد على دور التعاون بين الدول والمؤسسات الدولية في تحقيق الاستقرار والسلام العالمي.وتستند هذه النظرية إلى افتراض أن الديمقراطية، والتجارة الحرة، والمنظمات الدولية تسهم في الحد من النزاعات وتعزيز بيئة دولية أكثر استقراراً. وبذلك، تمثل الليبرالية منظوراً مغايراً للواقعية، التي تركز على طبيعة الصراع والتنافس بين الفواعل الدولية بوصفها السمة الغالبة للعلاقات الدولية.[1]

ت- **البنائية:** يُعتبر ألكسندر ويندت أحد أبرز المفكرين الذين اسهموا في تطوير المنظور البنائي في العلاقات الدولية، اذ قدم مثالاً هاماً لفهم البناء الاجتماعي للواقع عندما قال إن التهديد الناتج عن 500 سلاح نووي بريطاني بالنسبة للولايات المتحدة أقل من التهديد الناتج عن 5 أسلحة نووية لكوريا الشمالية. والسبب في ذلك أن التهديد لا يأتي من الأسلحة النووية ذاتها (البنية المادية)، بل من المعنى الذي يتم منحه لهذه الأسلحة في إطار السياق الاجتماعي (البنية الفكرية). وبالتالي، فإن الأسلحة النووية لا تحمل أي معنى إلا عندما تُدرج في الإطار الاجتماعي الذي يحدد العلاقة بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة، وبين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية من جهة أخرى.

وبالنسبة لويندت، فإن عملية التفاعل بين الدول هي التي تحدد الهويات وتخلق المصالح، على عكس ما يراه الواقعيون الذين يفترضون أن الهويات والمصالح موجودة سلفاً، أي أن الدول تعرف هويتها وما تريده قبل أن تبدأ بالتفاعل مع دول أخرى. ويطرح ويندت مثالاً آخر لتوضيح وجهة نظره، اذ يقول إنه إذا قررت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أن لا يكونا عدوتين، فإن الحرب الباردة ستنتهي، مما يعني أن المعنى الجمعي هو الذي يشكل البنية التي تنظم أفعال الدول وتحدد تحركاتها.[2]

ثانياً: مسار العلاقات الصينية الروسية وتطور الشراكة الاستراتيجية

في الماضي ، اتسمت نظرة الاتحاد السوفيتي إلى الصين بالعداء، اذ اعتبرت دولة متخلفة تعاني من الجهل والتدخلات الخارجية التي كانت من أبرز سماتها. ومع ذلك، شهد هذا الموقف تحولاً بعد عام 1949، عندما تمكن الشيوعيون من السيطرة على الصين. ومع تولي ماو تسي تونغ القيادة، وبدء تنفيذ

(1) مايكل جيه مازار.، وآخرون. "فهم النظام الدولي الحالي." مؤسسة RAND، 2016. صفحة 7 وعبرالرابط الاتي:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1500/RR1598/RAND_RR1598z1.arabic.pdf

(2) وائل خان، النظرية البنائية في العلاقات الدولية ، 2020، موقع الموسوعة السياسية، تاريخ الدخول للموقع : 2025/3/12، عبر الرابط التالي:https://search.app/SWfbWDNBMCkbYTog8

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

سياساته الإصلاحية، لجأ إلى الاتحاد السوفيتي للحصول على الدعم، الذي تضمن توفير الخبراء، القروض، والمساعدات بمختلف أشكالها. ونتيجة لذلك، تحسنت العلاقات بين البلدين خلال تلك الفترة.[1]

هذا التباين في المواقف ظهر بشكل واضح عندما اختلفت الصين مع روسيا بشأن ضمها لجزيرة القرم وهجومها على أوكرانيا، اذ تتعارض هذه الأفعال مع التزام الصين الراسخ بمبدأ سيادة الدول وحماية وحدة أراضيها. وفي المقابل، قللت روسيا من أهمية موقفها تجاه النشاطات الصينية والمزاعم المتعلقة ببحر الصين الجنوبي. غير أن تعزيز الصين لقوتها العسكرية، بما في ذلك التسلح بأسلحة نووية، ساهم في زيادة حدة التوتر بين البلدين بشأن هذه القضايا.[2]

بعد عام 2010، بدأت روسيا تنظر إلى تعزيز التعاون الاقتصادي داخل منظمة شنغهاي للتعاون كخطوة تهدف من خلالها الصين إلى تحويل المنظمة إلى أداة لخدمة مصالحها الجيو–اقتصادية في آسيا الوسطى، مما قد يؤثر سلباً على مصالح روسيا في المنطقة. واستجابة لذلك، عملت روسيا بالتوازي على تطوير مشروع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي كبديل يعزز نفوذها الاقتصادي. وقد أدى هذا التنافس إلى خلق علاقة اقتصادية معقدة ومتوترة بين البلدين، بسبب الشكوك المستمرة لدى صناع القرار الروس بشأن نوايا الصين.أما على الصعيد الأمني في آسيا الوسطى، فإن تقدم الصين في تنفيذ مبادرة "الحزام والطريق" قد يمنحها دوراً رئيساً كمزود أمني للمنطقة، مما يشكل تحدياً جديداً للعلاقات الصينية–الروسية. فروسيا تعتبر آسيا الوسطى جزءاً من مجالها الحيوي وترفض التنازل عن نفوذها فيها. ومع ذلك، ترى الصين أن التهديد النووي الذي قد تشكله روسيا أقل أهمية مقارنة بالتهديد الذي تمثله الولايات المتحدة، مما يخفف من حدة قلقها تجاه روسيا .

استناداً إلى ما سبق، يمكن القول إن أهم العوامل التي أسهمت في تطور العلاقات بين روسيا والصين يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:[3]

1. إدراك كلا الدولتين للأهمية الاستراتيجية المتبادلة، اذ يشترك الطرفان في معارضة السياسة الأمريكية، ويرفضان فكرة الهيمنة الأحادية في النظام السياسي الدولي.

---

[1] حلا عبد الله الشمايلة ،العلاقات الروسية الصينية ط١،دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٢٢،ص١١٥.

[2] Evan s. s.medeiros and Michael,chinas ,Russia relations, nbr, 2017,p44

[3] محمد صالح ربيع ، مهيمن عبد الحليم ، القوى الدولية والاقليمية وتأثيراتها في السياسة الصينية : رؤية جيوبولوتيكية ، الجامعة المستنصرية ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد59 ، 2017،ص 5.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

2. تسعى روسيا إلى تحقيق توازن استراتيجي في مواجهة السياسة الأمريكية التي تهدف إلى توسيع نطاق حلف الناتو باتجاه شرق أوروبا، وهو ما يتقاطع مع المخاوف الصينية المتزايدة بشأن محاولات توسيع نفوذ الحلف إلى خارج القارة الأوروبية، ولا سيما في منطقة المحيط الهادئ.
3. تسعى الصين إلى مواجهة التداعيات المترتبة على تجديد الاتفاق الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والذي يمنح اليابان هامشاً أوسع للحركة مقارنة بالاتفاقات السابقة.
4. تعمل الصين على تأمين إمدادات الطاقة التي تعتمد بشكل كبير على عبورها من مضيق ملقا، والذي يمثل نقطة ضعف استراتيجية بالنسبة لها. وفي المقابل، تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بوجود عسكري واسع الانتشار على طول مسالك الملاحة البحرية، مما يجعل أي محاولة لإغلاق المضيق أو فرض حصار بحري عليه تهديداً مباشراً لوصول إمدادات الطاقة إلى الصين. بناءً على ذلك، تسعى الصين إلى تنويع مصادرها من الطاقة عبر خطوط بديلة لا تمر عبر هذه المسالك، وتعتبر روسيا شريكاً استراتيجياً يوفر لها إمدادات الطاقة عبر طرق برية.
5. يدرك كل من الصين وروسيا طبيعة التهديدات الإقليمية المحتملة، ولا سيما ظهور تصاعد الحركات المسلحة ذات الطابع الديني في آسيا الوسطى، وهو ما يشكل تحدياً مباشر لوحدة الأقاليم الصينية. يعد إقليم شينجيانغ ذو الحكم الذاتي، الذي يجاور العديد من جمهوريات آسيا الوسطى، مثالاً بارزاً على ذلك، إذ يقطنه أكثر من 15 مليون نسمة، يشكل المسلمون من ذوي الأصول العرقية المشتركة مع سكان كازاخستان وطاجيكستان حوالي 60% منهم. هذه الروابط العرقية والثقافية والحضارية تزيد من تعقيد المشهد الأمني، مما يجعل الاستقرار في تلك المنطقة أولوية استراتيجية للصين.
6. تعد التكنولوجيا العسكرية المتطورة التي تمتلكها روسيا أحد العوامل الأساسية التي تدفع الصين لتعزيز تعاونها الدفاعي معها. ففي الفترة ما بين عامي 1991 و1996، استوردت الصين أسلحة روسية بقيمة بلغت خمسة مليارات دولار، مما يعكس اعتمادها على القدرات الروسية المتقدمة لتطوير منظومتها الدفاعية وتعزيز قدراتها العسكرية.[1]

وتمثل الشراكة بين الصين وروسيا نموذجاً لتحالف استراتيجي متنامي يهدف إلى إعادة تشكيل التوازنات الدولية، اذ يسعى البلدان إلى مواجهة الضغوط الغربية وتوسيع نفوذهما على الساحة العالمية

[1] سوسن اسماعيل محمد العساف ، العلاقات الامريكية _الروسية (1991-2000)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، (غير منشورة) ،2001،ص194-195.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

من خلال التعاون السياسي، الاقتصادي، والعسكري. هذا التعاون لا يقتصر على المصالح المشتركة فحسب، بل يمتد إلى مواجهة التحديات الجيوسياسية التي تفرضها السياسات الغربية، مثل توسع حلف الناتو والعقوبات الاقتصادية. ومن خلال تعزيز التعاون في مجالات الطاقة، التكنولوجيا، والدفاع، تسعى الصين وروسيا إلى تحقيق نظام عالمي أكثر تعددية يقلل من الهيمنة الغربية.

ثالثاً: تطور العلاقات الاقتصادية بين روسيا والصين: من الحذر إلى الشراكة الاستراتيجية

شهدت العلاقات الاقتصادية بين روسيا والصين تطوراً تدريجياً منذ توقيع معاهدة الصداقة والتعاون في عام 1991، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أن مستوى التعاون الاقتصادي بين البلدين ظل محدوداً لفترة طويلة. ورغم التحسن الملحوظ في العلاقات الدبلوماسية، فإن التعاون في قطاع الطاقة لم يشهد تقدماً ملموساً حتى عام 1996، اذ بدأت العلاقات الطاقوية بين البلدين تأخذ منحى تصاعدياً، لا سيما بعد زيارة الرئيس الصيني جيانغ زيمين لروسيا. وعلى الرغم من هذا التطور، اتسمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بعدم الثقة، خصوصاً فيما يتعلق بالتزامات روسيا بشأن إمدادات الطاقة، اذ تأخر تنفيذ العديد من المشاريع، مما أدى إلى إحباط الجانب الصيني.ومع ذلك، استمرت موسكو وبكين في محاولاتهما لتعزيز التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والموارد الطبيعية، إلا أن هذه الجهود لم تُترجم إلى شراكة استراتيجية واضحة، إذ فضل كلا البلدين التوجه نحو الغرب للاستفادة من رؤوس الأموال، والتكنولوجيا المتقدمة، والوصول إلى الأسواق الغربية. غير أن هذا الاعتماد المفرط على الغرب كشف عن مخاطر اقتصادية كبيرة، خاصة بالنسبة لروسيا، التي تأثرت بشدة بالأزمة المالية العالمية لعام 2008. فقد أدت الأزمة إلى ركود اقتصادي، وهروب رؤوس الأموال، وانخفاض الطلب على المواد الأولية، مما دفع موسكو إلى إعادة النظر في استراتيجيتها الاقتصاديةوفي المقابل، لم تتأثر الصين بالأزمة بنفس القدر، مما عزز لدى روسيا قناعة بضرورة تقليل اعتمادها على الغرب وتنويع شراكاتها الاقتصادية. ونتيجة لذلك، بدأت موسكو في اتخاذ خطوات جادة نحو تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع بكين، خصوصاً خلال فترة حكم الرئيس دميتري ميدفيديف (2008–2012)، اذ سعت إلى توطيد التعاون في مختلف القطاعات، لا سيما قطاع الطاقة، وذلك في إطار رؤية استراتيجية تهدف إلى تحقيق قدر أكبر من التوازن الاقتصادي وتقليل المخاطر المرتبطة بالتبعية للأسواق الغربية.[1]

[1] احمد عبد الامير الانباري ، التقارب الروسي الصيني محاولة لتعزيز مكانتهما الدولية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، المجلد ١٤،العدد٥٨، ٢٠١٧، ص٥٧.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

مع تصاعد العقوبات الاقتصادية التي فرضها الغرب على روسيا عام 2014 إثر ضمها لشبه جزيرة القرم، شهدت السياسة الاقتصادية الروسية تحولاً استراتيجياً نحو تعزيز العلاقات مع الصين، لا سيما في ظل تولي الرئيس الصيني شي جين بينغ السلطة عام 2013. وقد أسهمت هذه العقوبات في دفع موسكو نحو إعادة هيكلة سياستها الاقتصادية، مما أدى إلى توثيق التعاون مع بكين في مجالات عدة، أبرزها الطاقة والتسليح. ومع ذلك، ظلت العلاقات الروسية–الصينية محكومة بحالة من الحذر وعدم اليقين، وهو ما انعكس على وتيرة نمو التبادل التجاري بين البلدين، خاصة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فعلى الرغم من إدراك الطرفين لأهمية التكامل الاقتصادي، حرص كل منهما على الحفاظ على سيادته الاقتصادية وعدم السماح للأخر بالتأثير على مصالحه الاستراتيجية. وقد تجلى هذا في المخاوف الروسية من تدفق السلع الصينية إلى أسواقها، مما قد يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمنتجات الروسية. في المقابل، سعت الصين إلى توسيع صادراتها إلى روسيا، مما أوجد تبايناً في المصالح بين الجانبين. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التكامل الاقتصادي بين روسيا والصين ظل مقيداً بأطر محددة، اذ تركز التعاون على المجالات التي لا تمس بالسيادة الاقتصادية لأي من الطرفين، مما جعل النمو الاقتصادي المشترك يتسم بالحذر والتدرج، دون الوصول إلى مستويات اندماج اقتصادي عميقة.[1]

وفيما يلي جدول رقم (1) يوضح تطور العلاقات الاقتصادية بين روسيا والصين عبر المراحل الزمنية المختلفة :

المرحلة الزمنية	الحدث الرئيسي	تأثيره على العلاقات الاقتصادية (الروسية –الصينية)
1991	توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بعد انهيار الاتحاد السوفيتي	بداية التعاون الاقتصادي بين البلدين لكنه ظل محدوداً
1996	بدء التعاون في قطاع الطاقة بعد زيارة الرئيس الصيني جيانغ زيمين	تعزيز العلاقات الطاقوية لكن مع استمرار الشكوك حول التزامات روسيا
2001	تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون	تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي بين البلدين
2004_2005	توقيع اتفاقية الحدود وتسويتها نهائياً	تحقيق الاستقرار في العلاقات الثنائية
2008	الأزمة المالية العالمية	دفعت روسيا الى اعادة النظر في اعتمادها

[1] مامون احمد ابو رعد ،تأثير التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين على هيكل النظام الدولي ، جامعة الاسكندرية ،المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد الثامن ،العدد١٦، ٢٠٢٣، ص١٩٣.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

		على الغرب وتعزيز التعاون مع الصين
2009	تأسيس تكتل البريكس	خطوة نحو تشكيل نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب
2013	وصول شي جين بينغ الى السلطة في الصين	زيادة التقارب الاقتصادي مع روسيا
2014	فرض العقوبات الغربية على روسيا بعد ضم القرم	تحول استراتيجي روسي نحو الصين وتعزيز التعاون في مجالات الطاقة والتسليح
2014	انشاء اللجنة الحكومية (الروسية _الصينية) للتعاون الاستثماري	تعزيز التعاون الاستثماري بين البلدين
2018	توقيع اتفاقيةالتجارة الحرة بين الصين والاتحاد الاقتصادي الأوراسي	لم تشمل تخفيضات حقيقية على الحواجز التجارية لكنها عززت التعاون الاقتصادي
2020	تطلع الصين الى رفع استثماراتها في روسيا الى 12 مليار دولار	زيادة اهتمام الصين بالسوق الروسية

جدول رقم (1) عن تطور العلاقات الاقتصادية بين روسيا والصين خلال المراحل الزمنية المختلفة من اعداد الباحثة بالاعتماد على , صداح أحمد الحباشنة ، محمد حمد القطاطشة ،العلاقات الروسية الصينية للفترة (1990-2010م)، جامعة الكويت ،مجلة العلوم الاجتماعية ،مجلد 41، العدد3، 2013 ، ص 192-198.

في عام 2014، أُنشئت اللجنة الحكومية الروسية–الصينية للتعاون الاستثماري، والتي شكلت اطاراً مؤسسياً لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وفي عام 2018، وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اتفاقية للتجارة الحرة بين الصين والاتحاد الاقتصادي الأوراسي. ومع ذلك، لم يكن هذا الاتفاق تفضيلياً، اذ لم يتضمن تخفيضات فعلية على الحواجز التجارية بين الطرفين.وعلى الرغم من ذلك، شهد التعاون التجاري بين روسيا والصين تطوراً ملحوظاً، لا سيما في قطاع الطاقة، اذ عززت روسيا صادراتها من موارد الطاقة المختلفة لتلبية الطلب المتزايد في الصين، خاصة فيما يتعلق بالفحم والغاز الطبيعي المسال. ويعكس هذا التوجه الديناميكية المتنامية للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، والتي تقوم على المصالح الاستراتيجية المشتركة في مجال الطاقة.[1]

تُعد روسيا شريكاً تجارياً استراتيجياً للصين، اذ تحتل باستمرار موقعاً ضمن قائمة أكبر عشرة شركاء تجاريين لها. ففي عام 2005، جاءت روسيا في المرتبة التاسعة من بين شركاء الصين التجاريين، وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين آنذاك نحو 7 مليارات دولار. وتتميز روسيا بكونها المصدر الرئيسي لعدد من الموارد الأساسية إلى الصين، اذ تُشكل صادراتها 7.64% من إجمالي واردات الصين من

[1] احمد عبد الامير الانباري ،مصدر سبق ذكره ،ص٥٩.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الأخشاب، و5.47% من المخصبات، و75.8% من النفط، و9.13% من المعادن الحديدية. في المقابل، تتركز الصادرات الصينية إلى روسيا بشكل رئيسي على السلع الاستهلاكية، مما عكس طبيعة التبادل التجاري القائم بين البلدين.وفيما يتعلق بالاستثمارات، تسعى روسيا إلى جذب المزيد من الاستثمارات الصينية المباشرة في اقتصادها، والتي شكّلت في عام 2004 حوالي 5% من إجمالي الاستثمارات الصينية الخارجية. وتطمح الصين إلى زيادة حجم استثماراتها في روسيا ليصل إلى نحو 12 مليار دولار بحلول عام 2020، الأمر الذي يعكس الاهتمام المشترك بتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية. وإلى جانب التعاون الاقتصادي، دخلت العلاقات الروسية–الصينية مرحلة جديدة من التعاون في المجال الأمني. وقد تُوّج هذا التعاون بتأسيس منظمة شنغهاي للتعاون في عام 2001، والتي تهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. كما نجح الطرفان في تسوية القضايا الحدودية العالقة، بعد توقيع اتفاقية الحدود في عام 2004، والتي تمت المصادقة عليها رسمياً في عام 2005، مما أسهم في ترسيخ الاستقرار في العلاقات الثنائية بين البلدين.[1]

وكذلك ساهمت كل من روسيا والصين في تأسيس تكتل البريكس عام 2009، وهو تحالف اقتصادي يضم مجموعة من الاقتصادات الناشئة ذات التأثير المتزايد على الساحة الدولية. وتعكس رؤية هذا التكتل طموح أعضائه في إعادة هيكلة النظام العالمي القائم، والتحول نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، يعزز التوازن في العلاقات الاقتصادية والسياسية العالمية، بعيداً عن الهيمنة الأحادية.[2]

رابعاً:التحالف العسكري الصيني–الروسي: المناورات العسكرية المشتركة والتكنولوجيا الدفاعية.

يشكل التحالف العسكري بين الصين وروسيا أحد أبرز التطورات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الدوائر الاستراتيجية الدولية في السنوات الأخيرة. فقد شهدت العلاقات بين البلدين تزايداً ملحوظاً في التعاون العسكري، خاصة من خلال المناورات العسكرية المشتركة وتبادل الخبرات في مجال التكنولوجيا الدفاعية. هذا التحالف لا يقتصر على تنسيق العمليات العسكرية فقط، بل يمتد أيضاً إلى تطوير أنظمة الدفاع المتقدمة، مما يعكس رغبة البلدين في تعزيز قدراتهما الدفاعية المشتركة لمواجهة التحديات الأمنية

---

[1] علي حسين باكير،العلاقات الاستراتيجية الصينية الروسية ،موقع الدفاع الوطني اللبناني ٢٠٠٦، متوفر على الرابط الاتي ،تاريخ الدخول على الرابط ، https://search.app/fDcHMeU8XWyYobK29.

[2] وسن احسان عبد المنعم ، الترتيبات الاقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمية ، تكتل مجموعة دول البريكس انموذجآ، مجلة جامعة الكوفة ، العدد٥٨، ص١٦١.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الإقليمية والدولية. في هذا السياق، أصبحت المناورات العسكرية الصينية–الروسية، فضلاً عن التعاون في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والأسلحة المتطورة، مؤشراً على التحولات الكبرى في موازين القوى العالمية، في وقت تشهد فيه العلاقات الدولية تحولاً ملحوظاً باتجاه تعددية قطبية.

لطالما شكلت العلاقات العسكرية والتعاون الدفاعي محوراً أساسياً في الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا. فقد استفادت الصين بشكل ملحوظ من استيراد الأنظمة العسكرية الروسية المتقدمة، بالإضافة إلى عمليات نقل التكنولوجيا المرتبطة بها. ومع ذلك، شهدت الاستراتيجية الصينية في هذا المجال تحولاً تدريجياً، اذ انتقلت من الاعتماد على شراء الأنظمة الجاهزة إلى التركيز على اكتساب التكنولوجيا العسكرية، وتعزيز قدراتها في مجالات التطوير والابتكار، فضلاً عن توسيع نطاق الإنتاج المشترك المرخص. يعكس هذا التحول طموح الصين نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في الصناعات الدفاعية وتعزيز مكانتها كقوة عسكرية متقدمة على الساحة الدولية.[1]

تعد الصين السوق الرئيسة للسلاح الروسي، اذ تستحوذ على أكثر من 50% من إجمالي مبيعات الأسلحة الروسية، والتي تشكل بدورها أحد المصادر الحيوية للدخل القومي الروسي. وتقدر العائدات السنوية لصادرات الأسلحة الروسية إلى الصين بحوالي 5 مليارات دولار. فعلى سبيل المثال، بلغت قيمة مبيعات الأسلحة الروسية إلى الصين خلال الفترة الممتدة بين عامي 1990 و2007 نحو 85 مليار دولار. وإلى جانب هذه الصفقات، تحقق روسيا عائدات أضافية من خلال برامج تدريب الضباط الصينيين في مؤسساتها ومعاهدها العسكرية، مما يعزز عمق التعاون العسكري بين البلدين ويدعم المصالح الاستراتيجية المشتركة.[2]

يعد إجراء المناورات العسكرية المشتركة بين الصين وروسيا أحد أبرز مؤشرات التعاون الدفاعي بين البلدين. ومن الأمثلة البارزة على ذلك المناورات التي نفذتها روسيا بمشاركة كل من الصين والهند خلال شهري أغسطس وسبتمبر عام 2005، والتي حملت اسم "بعثة سلام". وقد أتاحت هذه التدريبات فرصة لأختبار أحدث المنظومات العسكرية الروسية، في إطار مساعي لتعزيز التعاون الاستراتيجي بين الدول

---

[1] كرار انور ناصر البديري ،الصين بزوغ القوة من الشرق ،ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،العراق، ٢٠١٥،ص١٧٧.

[2] كرار انور ،المصدرنفسه ، ص١٧٧.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الثلاث، مع تطلعات لإقامة تحالف مستقبلي يضم كلا من روسيا والصين والهند، بما يساهم في تحقيق التوازنات الجيوسياسية في المنطقة وعلى الساحة الدولية.[1]

عقب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014 وما تبعه من فرض عقوبات غربية، شهدت العلاقات العسكرية بين الصين وروسيا توسعاً ملحوظاً. ففي هذا السياق، وافقت روسيا، بعد سنوات من التردد، على تزويد الصين بأنظمة الصواريخ المضادة للطائرات من طراز S-400، بالإضافة إلى مقاتلات سوخوي-35، مما يعكس تنامي مستوى الثقة والتعاون الدفاعي بين البلدين. ويمكن القول إن العلاقات الصينية-الروسية واصلت مسارها الاستراتيجي الثابت، مدفوعة بالمصالح المشتركة والارادة السياسية المتبادلة لدى قيادتي البلدين، وهو ما ساهم في احتواء الخلافات الثنائية والتعامل مع التحديات التي قد تواجههما على المستويين الإقليمي والدولي.[2]

يثير التقارب المتزايد بين الصين وروسيا قلقاً متزايداً في الأوساط الغربية، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، اذ تجاوزت العلاقات بين البلدين حدود التفاهم السياسي والتعاون الاقتصادي لتصل إلى مستويات متقدمة من التعاون العسكري. ويرى بعض المحللين الغربيين أن هذا التعاون يعكس ملامح تحالف غير معلن بين القوتين، خاصة في ظل سعيهما لتعزيز نفوذهما في مناطق استراتيجية مختلفة على الساحة الدولية.[3]

جرت في عام 2021، مناورات عسكرية مشتركة بين القوات الصينية والروسية في منطقة نينغشيا ذاتية الحكم، الواقعة في شمال غرب الصين. وتكتسب هذه المنطقة أهمية استراتيجية لكونها قريبة من حدود إقليم شينجيانغ، الذي يتمتع بوضع إداري خاص ضمن جمهورية الصين الشعبية، ويجاور أفغانستان.

تميزت هذه التدريبات باستخدام مجموعة متنوعة من الأسلحة، شملت الطائرات والدبابات والمدرعات، مما عكس الطابع الشامل لهذه المناورات. وتأتي أهميتها انطلاقاً من كونها المرة الأولى التي يدخل فيها الجيش الروسي قاعدة عسكرية صينية للمشاركة في تدريبات تكتيكية للأسلحة المختلطة، وهو ما يدل على مستوى الثقة المتبادل بين البلدين. كما أن إجراء هذه التدريبات في عمق المناطق الاستراتيجية

---

[1] كرار انور ناصر البديري ،المصدر نفسه، ص١٨١-١٨٢.

[2] مركز حرمون للدراسات المعاصرة،محددات العلاقات الروسية –الصينية وتجلياتها في الشرق الاوسط ،تحليل سياسي ، وحدة دراسة السياسات ، قطر ،٢٠١٨،ص٤.

[3] المصدر نفسه ،ص٤.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

النائية في الصين يعزز من دلالاتها العسكرية والسياسية.وهدفت المناورات إلى تبادل الخبرات في مجالات قيادة القوات وادارتها، وتطوير نظم الاستطلاع والانذار المبكر، وتعزيز أمن المعلومات، بالإضافة إلى التدريب على مواجهة الهجمات السيبرانية والتعامل مع التهديدات الإرهابية. ومن الجوانب اللافتة في هذه التدريبات، أنها تضمنت لأول مرة تدريب القوات الروسية على استخدام الأسلحة الصينية، ما يعكس عمق التعاون الدفاعي بين البلدين.وتأتي هذه التدريبات في إطار الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين وروسيا، وتعكس قدرتهما على تنسيق الجهود لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة، ولا سيما مكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي.[1] وبذلك يمكن ملاحظة هذا التطور من خلال اجراء مقارنة كمية حول الانفاق العسكري والتسليح بين الصين وروسيا من خلال الجدول رقم (2) ادناه :

السنة	الانفاق العسكري للصين	الانفاق العسكري لروسيا	صادرات الأسلحة الروسية الى الصين	المناورات العسكرية المشتركة
1990	18مليار دولار	7.5مليار دولار	2مليار دولار(تقريبي)	–
2005	35مليار دولار	15.6مليار دولار	5مليار دولار (عائدات سنوية)	"بعثة سلام(مشاركة الهند)
2014	100مليار دولار	50مليار دولار	5مليار دولار (عائدات سنوية)	تزويدالصين,ب400_s،سو خوي _35
2023	293مليار دولار	65مليار دولار	5مليار دولار (عائدات سنوية)	مناورات 2021في نينغشيا

جدول رقم (2) الانفاق العسكري والتسليح بين الصين وروسيا من اعداد الباحثة بالاعتماد على :المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS): https://www.iiss.org . تاريخ زيارة الرابط 2025/3/2.

يمثل هذا التعاون العسكري بين الصين وروسيا تطوراً استراتيجياً يعكس جهودهما المشتركة لإعادة تشكيل النظام الدولي باتجاه تعددية الأقطاب، في مواجهة الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة. وتأتي هذه الخطوة في سياق تنامي النفوذ النسبي لكل من بكين وموسكو، مدفوعاً بنجاحهما في توسيع شراكاتهما الخارجية مع غالبية دول العالم، مما يعزز من قدرتهما على التأثير في موازين القوى العالمية وإعادة هيكلة العلاقات الدولية وفقاً لرؤاهما الاستراتيجية.[2]

---

[1] مامون احمد ابو رعد،تأثير التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين على هيكلية النظام الدولي ،جامعة الاسكندرية،المجلية العلمية كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ،المجلد٨،العدد١٦، ٢٠٢٣،ص١٩١.

[2] مامون احمد ابو رعد ،مصدر سبق ذكره ،ص١٩٢.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

يواصل التعاون الصيني–الروسي توسعه على المستويين النوعي والكمي، ليشمل مختلف المجالات الحيوية والاستراتيجية التي تعزز من مكانة وقوة البلدين على الساحة الدولية. ويأتي هذا التعاون في سياق بيئة أمنية دولية تتسم بتزايد التعقيد والفوضى، ما يستدعي تنسيق الجهود بين القوى الدولية ذات المصالح المشتركة لمواجهة التحديات الاستراتيجية المتصاعدة، سواء تلك المرتبطة بالصراعات الأمنية العابرة للحدود أو بالتنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى.

وعلى الرغم من التحولات التي يشهدها النظام الدولي، لا تزال خريطة القوى الكبرى تحافظ على ثباتها النسبي، اذ تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في احتلال موقع الصدارة، تليها روسيا كقوة عالمية منافسة، ثم الصين، التي تتنامى قوتها الاقتصادية بشكل ملحوظ. في هذا السياق، يمثل التحالف الاستراتيجي بين الصين وروسيا التهديد الأكثر خطورة على الهيمنة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، إذ يعزز هذا التعاون من قدرة القوتين على إعادة تشكيل موازين القوى العالمية.وتواجه الولايات المتحدة تحدياً استراتيجياً معقداً يتمثل في عدم قدرتها على تفضيل طرف على آخر في صراعها مع الصين وروسيا؛ إذ إن إضعاف إحداهما قد يؤدي بالضرورة إلى تعزيز نفوذ الأخرى. فتراجع الصين من شأنه أن يمنح روسيا مزيداً من القوة والنفوذ، في حين أن إضعاف روسيا سيؤدي إلى صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية تهدد التفوق الأمريكي. وبالتالي، فإن الخيار الاستراتيجي الأكثر واقعية أمام الولايات المتحدة يكمن في السعي للحفاظ على توازن القوى بين الطرفين، بحيث لا يتمكن أي منهما من تحقيق تفوق حاسم.وعلى الرغم من الجهود الأمريكية المستمرة لتوسيع الهوة بين موسكو وبكين، إلا أنها لم تحقق نجاحاً ملموساً حتى الآن في تفكيك هذا التحالف، وذلك لعدة أسباب، من أبرزها المخاوف الأمريكية من أن يؤدي عزل روسيا إلى تعزيز مكانة الصين بشكل غير مسبوق، ما قد يشكل التهديد الأكبر للهيمنة الأمريكية، خاصة في المجالين الاقتصادي والتجاري. وينطبق الأمر ذاته على روسيا، التي ترى في الصين شريكاً استراتيجياً ضرورياً لموازنة الضغوط الغربية ويشكل التعاون الصيني–الروسي عاملاً محورياً في إعادة تشكيل النظام الدولي، اذ يسهم في تعزيز تعددية الأقطاب ويحدّ من الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة. ومن المرجح أن يستمر هذا التحالف في التطور استجابة للتحولات الجيوسياسية، مما يفرض على واشنطن إعادة النظر في استراتيجياتها للحفاظ على موقعها في النظام العالمي.[1]

---

[1] محمد بن سعيد الفطيسي ،العلاقات الصينية –الروسية ،الخيار الاستراتيجي لمواجهة تحديات المستقبل ،صحيفة الوطن ،تاريخ النشر في٢٤/١٢/٢٠٢٣ ،تاريخ الدخول ٣٠/١/٢٠٢٥ ، على الرابط الاتي :https://alwatan.om/details

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

يجري سلاحا الجو الصيني والروسي دوريات استراتيجية مشتركة على أساس سنوي، مع التزام كامل بالقوانين الدولية وعدم اختراق المجال الجوي لأي دولة أخرى. وتهدف هذه الدوريات إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية وتنسيق العمليات بين البلدين، فضلاً عن الارتقاء بمستوى التعاون الاستراتيجي والقدرات العسكرية المشتركة. وتندرج هذه الأنشطة ضمن إطار خطة تعاون سنوية بين الجانبين، دون أن تكون موجهة ضد أي دولة بعينها.[1]

تسعى الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، إلى الحيلولة دون تطور الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا، خشية أن يؤدي ذلك إلى نشوء تحالف جديد قائم على محددات استراتيجية، من أبرزها مواجهة التهديدات المشتركة والسعي المشترك لإعادة تشكيل النظام الدولي. ويُعد الصراع الدائر في أوكرانيا عاملاً محورياً في هذا السياق، إذ أسهمت الأزمة الأوكرانية في تسريع وتيرة التحولات الجيوسياسية العالمية، وهي تحولات كانت بعض الأوساط الفكرية والاستراتيجية تعتبرها بعيدة المدى وغير قابلة للتحقق في الأجل القريب.[2]

في الختام، يُظهر التحالف العسكري بين الصين وروسيا تطوراً استراتيجياً غير مسبوق في العلاقات بين البلدين، اذ تتمثل أبرز مظاهره في المناورات العسكرية المشتركة والتعاون المتزايد في مجال التكنولوجيا الدفاعية. هذه التعاونات تسهم بشكل كبير في تعزيز القدرات العسكرية للطرفين، وتؤكد على تطلعهما المشترك إلى مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية والدولية، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة. وفي الوقت نفسه، فإن هذا التحالف يثير قلق الدول الغربية التي ترى فيه تهديداً للنظام الأمني العالمي الذي تقوده. لذا، فإن استمرار هذا التعاون العسكري قد يكون له تداعيات كبيرة على موازين القوى العالمية في المستقبل، مما يستدعي متابعة دقيقة وتحليل مستمر لأثاره المحتملة على الأمن والاستقرار الدوليين.

---

[1] وانغ غوانغدا ،الامن والاقتصاد والعلاقات الدولية،مستقبل السياسات الصينية،تاريخ النشر في ١/١/٢٠٢٣، تاريخ الدخول للموقع في ٣٠/١/٢٠٢٥، على الرابط الاتي : https://asharq.com

[2] عبد الرزاق غراف،تصاعد الشراكة الاستراتيجية بين. روسيا والصين من منظور عربي خليجي حدود المكاسب وحجم الرهانات،مركز الخليج للأبحاث،السعودية،٢٠٢٣،ص٧.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

خامساً: تحليل الدوافع الاستراتيجية المستقبلية للتعاون بين الصين وروسيا: رؤية استشرافية

يتحدد الدور المستقبلي لكل من روسيا والصين بمدى تطور العلاقات الثنائية بينهما. وتشير المعطيات الحالية إلى تحقيق قفزة نوعية كبيرة في تعزيز هذه العلاقات على الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية. ويعتمد هذا التطور على استمرار التوجه السياسي لدى قيادتي البلدين نحو تعميق العلاقات وتنميتها. وقد أكد الخطاب الرسمي الصادر عن قادة الدولتين التزامهما بالمعاهدة القائمة بينهما ورغبتهما في توسيع آفاق التعاون وتعزيزه. وفي هذا السياق، أشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الأهمية البالغة للعلاقات الروسية–الصينية، مؤكداً أنها ستحظى دائماً بالأولوية في السياسة الخارجية لروسيا. وأضاف أن هناك العديد من الإنجازات التي تحققت في مجالات العلاقات السياسية، والاقتصادية، والتجارية، والعلمية، والتكنولوجية، والثقافية. وقد أسهمت هذه الإنجازات في تعزيز الثقة المتبادلة بين البلدين، مما يشير إلى مستقبل واعد للعلاقات الروسية–الصينية.[1]

وفي سياق اجتماع هام انعقد على هامش قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (أبيك) في جزيرة بالي الإندونيسية بتاريخ 7 تشرين الأول 2012، أجرى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين محادثات مع نظيره الصيني شي جين بينغ، اذ تم التركيز على القضايا الدولية والتعاون المشترك بين البلدين.وأكد الرئيس بوتين أن التنسيق الوثيق بين روسيا والصين في الشؤون الدولية يؤتي ثماره، مشيراً إلى تحقيق تقدم ملموس في معالجة القضايا العالمية الكبرى، واعتبر القضية السورية مثالاً بارزاً على هذا التعاون. ومن جانبه، شدد الرئيس شي على أهمية التعاون الفعال بين البلدين في مواجهة التحديات الدولية الملحة، موضحاً أن هذا التعاون يشمل القضية السورية وأزمة البرنامج النووي في شبه الجزيرة الكورية، اذ وصف المواقف الروسية والصينية في هذه القضايا بأنها متقاربة أو مشتركة. وأشاد الرئيس الصيني بالدور المتنامي لروسيا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، معتبراً أن تعزيز هذا الدور يصب في مصلحة الصين. وأعرب عن استعداد بلاده لتعزيز التعاون الثنائي مع روسيا في مختلف المجالات بما

---

[1] ابو بكر فتحي ، الدسوقي، العلاقات الروسية الصينية محددات الخلاف وافاق التعاون، السياسة الدولية، الاهرام الرقمي، ص٣، على الرابط الاتي : digital.ahram.org.en/makalat.aspx?eid=8811.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

يخدم استقرار وتنمية المنطقة.هذا اللقاء يبرز عمق العلاقات الروسية–الصينية وأهميتها في تشكيل ملامح السياسة الدولية والتصدي للتحديات المشتركة على الساحة العالمية.[1]

وفقاً لما ذكره شنغ شي ليانغ، الباحث في مركز أبحاث تابع لمركز التنمية بمجلس الدولة، فإن "الرئيس بوتين كان دائماً من الشخصيات البارزة والمؤثرة في اتخاذ القرارات. وأضاف قائلاً: نظراً للعلاقة القوية والعميقة والمستدامة التي أسستها الصين وروسيا على أساس الثقة المتبادلة، فإن البلدين ليسا بحاجة إلى إعادة بناء التفاهم المتبادل أو بدء التعرف على بعضهما خلال فترة رئاسة بوتين المقبلة التي تمتد لست سنوات. [2]

وبالتالي تتسم العلاقات الصينية–الروسية بمستقبل واعد في ظل تعميق التعاون الاستراتيجي بين البلدين على المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية. هذا التحالف المدفوع بالمصالح المشتركة في مواجهة الهيمنة الغربية يعزز دور البلدين كقوتين عالميتين مؤثرتين، مع إمكانية توسيع الشراكات في مجالات التكنولوجيا والطاقة والتنمية المستدامة.

الخاتمة والاستنتاجات

في ختام هذا البحث، يمكننا التأكيد على أن الانفتاح والتعاون بين الصين وروسيا قد حققا تحولاً استراتيجياً مهماً في النظام الدولي المعاصر. هذا التعاون يظهر بشكل جلي في مختلف المجالات، بدءً من الشراكة العسكرية والتكنولوجية وصولاً إلى التعاون الاقتصادي والتجاري، ما يعكس تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في إطار شراكة استراتيجية عميقة ومترابطة.

من الناحية الاقتصادية، يسهم التعاون الصيني الروسي في تقوية منظومة الطاقة العالمية، من خلال مشاريع مثل أنابيب الغاز والمبادلات التجارية الثنائية التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على القوى الاقتصادية الغربية. بالإضافة إلى ذلك، يتزايد تأثير هذا التعاون في تعزيز الاستقلالية الاقتصادية للدولتين وتعميق تحالفاتهما في مواجهة الضغوط الدولية.

---

[1] التفاهم الروسي والصيني في القضايا الدولية ، موقع روسيا (اليوم) ، على الرابط التالي :تاريخ الدخول للموقع ٢٨/١/٢٠٢٥ Arabic.rt.com/news/6298892

[2] الصين وصعود بوتين للى الرئاسة الروسية ، نقلا عن صحيفة الشعب الصينية ، نشر في تاريخ ٨/٥/٢٠١٢ ،وتاريخ الدخول الى الموقع ٢٨/١/٢٠٢٥ http://arabic.people.com.cn.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أما على الصعيد العسكري، فقد أصبحت العلاقات الدفاعية بين الصين وروسيا أكثر تكاملاً، مع التدريبات المشتركة والتنسيق في المسائل الأمنية، مما يعزز من استقرار الأمن الإقليمي والدولي في مناطق حساسة مثل آسيا الوسطى وآسيا الشرقية. كما أن التعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية يعكس تزايد الثقة بين البلدين ويشكل تحدياً إضافياً أمام القوى الغربية.

على الصعيد الدولي، يعكس التعاون بين الصين وروسيا تحولاً في النظام العالمي متعدد الأقطاب، إذ أصبح البلدين يشكلان محوراً رئيسياً في إعادة تشكيل موازين القوى العالمية. هذه الشراكة لا تقتصر على تعزيز مكانتهما الإقليمية، بل تؤثر بشكل مباشر على النظام الدولي، اذ تعمل كل من الصين وروسيا على تغيير قواعد اللعبة في مجالات السياسة والاقتصاد والأمن، ويظهر ذلك بوضوح في سياستهم المشتركة تجاه قضايا مثل الأزمة الأوكرانية ومواضيع الطاقة.

الاستنتاجات

1. الهيمنة الاقتصادية العالمية: التعاون الصيني الروسي يعزز من حضور الدولتين في الساحة الاقتصادية العالمية ويتيح لهما بناء نظام اقتصادي يتحدى الهيمنة الغربية، ما يعيد تشكيل هيكل الاقتصاد الدولي.
2. التنسيق العسكري والاستراتيجي: يشير التحالف العسكري بين الصين وروسيا إلى تحول جذري في التوازن العسكري العالمي، مع تعميق التنسيق في استراتيجيات الدفاع والتعاون التكنولوجي.
3. تأثير النظام الدولي: يؤدي التحالف الصيني الروسي إلى تكثيف التحديات التي يواجهها النظام الدولي الذي تهيمن عليه القوى الغربية، ما يساهم في إيجاد توازن عالمي متعدد الأقطاب قد يؤدي إلى تغييرات جوهرية في علاقات القوة العالمية.
4. الفرص والتحديات المستقبلية: على الرغم من القوة الكبيرة التي يمثلها هذا التحالف، فإن العلاقات بين الصين وروسيا ليست خالية من التحديات الداخلية والخارجية، اذ يتعين على البلدين إدارة الفروق الثقافية والسياسية، فضلاً عن التصدي لمخاطر التأثيرات الجيوسياسية المتغيرة.

في الختام، يمكن قياس تأثير التعاون الصيني–الروسي على إعادة تشكيل النظام الدولي، لا بد من الاستناد إلى أدلة كمية وبيانات موضوعية تعكس مدى التحول الفعلي في ميزان القوى العالمية. من بين هذه الأدلة، يمكن النظر إلى حجم التبادل التجاري بين البلدين، حيث شهد نمواً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، متجاوزاً مئات المليارات من الدولارات سنوياً. هذا النمو لا يعكس مجرد شراكة اقتصادية، بل

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

يشير إلى إعادة توجيه سلاسل التوريد العالمية وتعزيز التكامل بين اقتصادين رئيسيين خارج المنظومة الغربية التقليدية.

إضافة إلى ذلك، يُعتبر التعاون في مجال الطاقة مؤشراً مهماً على مدى تأثير هذا التحالف. فقد وقعت الصين وروسيا اتفاقيات طويلة الأمد لتوريد النفط والغاز، مثل مشروع "قوة سيبيريا"، وهو خط أنابيب استراتيجي ينقل الغاز الروسي إلى الصين. هذه المشاريع لا تؤثر فقط على اقتصاد البلدين، بل تساهم في إعادة تشكيل ديناميكيات سوق الطاقة العالمي من خلال تقليل الاعتماد الصيني على المصادر الغربية وتعزيز مكانة روسيا كمورد رئيسي للطاقة في آسيا.

التعاون العسكري يمثل أيضاً بُعداً آخر يمكن قياسه، سواء من خلال قيمة صفقات الأسلحة بين البلدين أو من خلال عدد المناورات العسكرية المشتركة التي ازدادت في السنوات الأخيرة. كما أن نمط التصويت في المنظمات الدولية، مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يوفر مؤشراً على مدى التنسيق السياسي بين البلدين، حيث غالباً ما تتخذ الصين وروسيا مواقف متقاربة أو متطابقة بشأن القضايا الجيوسياسية الكبرى.

ومن زاوية أوسع، يمكن قياس تأثير هذا التعاون من خلال مدى نجاح البلدين في تعزيز تكتلات اقتصادية وسياسية بديلة، مثل مجموعة بريكس (BRICS) ومنظمة شنغهاي للتعاون. النمو في حجم الاستثمارات والمبادلات التجارية داخل هذه التكتلات، إضافة إلى توسع عضويتها وتأثيرها، يعكس إلى أي مدى يساهم التعاون الصيني–الروسي في إعادة تشكيل النظام الدولي بعيداً عن الهيمنة الغربية التقليدية.

إجمالاً، يمكن القول إن الأدلة الكمية تدعم فكرة أن التعاون بين الصين وروسيا ليس مجرد تقارب سياسي، بل هو عامل جوهري في إعادة تشكيل النظام الدولي، وهو ما يتجلى في مؤشرات اقتصادية، عسكرية، ودبلوماسية يمكن قياسها وتحليلها بشكل موضوعي.

التوصيات: بالامكان من خلال ماتقدم تقديم عدة توصيات في تطوير وتعزيز التعاون الاستراتيجي الصيني الروسي بما يعزز التوازنات في النظام الدولي استقراره وكالاتي :

1. تطوير ديناميكيات الشراكة الاستراتيجية الصينية–الروسية

يجب ان يكون التعاون بين الصين وروسيا متجاوزاً المصالح الاقتصادية ليشمل أبعاداً جيوسياسية وأمنية. أي من الضروري تطوير دراسات أكاديمية تعتمد على نماذج تحليلية تقيس استدامة هذا التحالف في ظل التحولات الدولية، وتبحث في مدى استمراريته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

2. تحليل تأثير التعاون الاستراتيجي الصيني–الروسي على توازنات النظام الدولي

اذ لابد من اجراء دراسات معمقة حول كيفية إعادة تشكيل المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة العشرين، في ظل تنامي الدور الصيني–الروسي، مع التركيز على مدى قبول القوى الدولية والإقليمية لهذا التحول باعتباره واقع حال يخدم الاستقرار الدولي.

3. دراسة الأبعاد العسكرية والأمنية للتعاون الصيني–الروسي

أثبتت النتائج أن التعاون العسكري بين البلدين في تزايد، سواء من خلال المناورات العسكرية المشتركة أو صفقات الأسلحة والتقنيات الدفاعية. لذا، ينبغي إجراء دراسات تستكشف تطور العقيدة العسكرية لكل من الصين وروسيا في ظل هذا التقارب للطرفين وتأثير ذلك على الاستقرار الأمني العالمي، خاصة في ظل التنافس مع حلف شمال الأطلسي (الناتو). أي لابد من زيادة الثقة الامنية وخاصة التحرك الصيني للدخول في هذا المجال بشكل اوسع.

5. على الصين وروسيا طرح مشروعات او تشكيل تكتل استراتيجي لتفادي العقوبات الغربية الامريكية لبناء أنظمة مالية وتجارية بديلة، مثل استخدام العملات الوطنية بدلاً من الدولار الأمريكي، وتأثير ذلك على الاقتصاد العالمي بشكل مقونن وموثوق.

في ضوء هذه التوصيات، يصبح من الواضح أن التعاون الصيني–الروسي ليس مجرد تحالف مؤقت، بل هو عنصر متغير في المشهد الدولي يؤثر على موازين القوى العالمية. لذا، فإن تعميق البحث في هذه القضية من زوايا متعددة سيتيح فهماً أعمق لكيفية إعادة تشكيل النظام الدولي في المستقبل.

References:

1 .Ahmed Abdul Amir Al-Anbari, "Russian-Chinese Rapprochement: An Attempt to Strengthen Their International Position," Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Volume 14, Issue 58, 2017.

2 .Hala Abdullah Al-Shamaileh, "Russian-Chinese Relations: 1st ed.," Dar Al-Khaleej for Publishing and Distribution, Amman, 2022, p. 115.

3 .Abdul Razzaq Gharraf, "The Escalation of the Strategic Partnership Between Russia and China from an Arab Gulf Perspective: The Limits of Gains and the Scaling of Stakes," Gulf Research Center, Saudi Arabia, 2023.

4 .Karar Anwar Nasser Al-Badri, "China: The Rise of Power from the East," 1st ed., Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Iraq, 2015.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

5 .Harmoon Center for Contemporary Studies, "Determinants of Russian-Chinese Relations and Their Manifestations in the Middle East," Political Analysis, Policy Studies Unit, Qatar, 2018.
5 .Sawsan Ismail Muhammad Al-Assaf, "US-Russian Relations (1991-2000), Master's Thesis Submitted to the College of Political Science, University of Baghdad, (Unpublished), 2001.
6 .Sadah Ahmad Al-Habashneh, Muhammad Hamad Al-Qattatsha, "Russian-Chinese Relations (1990-2010)," University of Kuwait, Journal of Social Sciences, Volume 41, Issue 3, 2013.
7 .Mamoun Ahmad Abu Raad, "The Impact of Strategic Rapprochement between Russia and China on the Structure of the International System," Alexandria University, Scientific Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Volume 8, Issue 16, 2023.
8 .Muhammad Salih Rabie, Muhaimin Abdul Halim, "International and Regional Powers and Their Influence on Chinese Politics: A Geopolitical Perspective," Al-Mustansiriya University, Journal of the Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, Issue 59, 2017.
9. Wassan Ihsan Abdel Moneim, New Regional Arrangements and Changes in the Balance of Global Power, BRICS as a Model, Journal of the University of Kufa, Issue 58.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0